



وكانت مناقشات اللجنة بهذا مينا على العلم والوطنية والاستشارة جميعا .

كانت الفكرة السائدة في اللجنة - حسب تعبير شخصي - هي أن دستوراً يعطي على حرية الاعتقاد وحرية الرأي ، وعلى المساواة بين المصريين جميعاً ، يهدم مبادئه الأساسية أي تعطي على تفضيل الأقليات . كما يجعل هذه الأقليات منظوراً إليها على أنها غير متجانسة في الأمة الاندماجية تمام . وهذا الاندماج هو الذي يجعل من هذه الأمة وحدة متماسكة الكيان . يتبع كل فرد من أبنائها وكل جماعة فيها حقوق متساوية ، مساواة التكاليف والتواجبات التي يلتزمون بها جميعاً . أما لسلطان حجة الإنجليز - فليس السبل إلى النص على تفضيل الأقليات . إنما السبل هو ما بدأ . منذ بداية الحركة الوطنية عام ١٩١٩ . من تضامن عناصر الأمة جميعاً بغض النظر بين الأثريين أو الأجانب . ويؤكد هذا أنه لم يكن دستور من المناهج للدولة في الأمم المتقدمة على تفضيل الأقليات . لينتج حجة لأصحاب هذا الرأي .

وعلى فكر الوحدة الوطنية التي تلت لجنة الثلاثين . منذ نهاية وحسين عام . وبالإضافة لرفضت المزاج تفضيل الأقليات . ولم تلتف أطول من ذلك عنده .

وحرص أبو الدستور . عبد العزيز فهمي على عدم الموضوع إلى غير وجهه . وعلى لإزالة كل لبس فيه . وتظهر القوانين والنظم المصرية من أية تباينة للطائفة . فوجع إلى أحكام المعاهدات التي عقدت بعد الحرب العالمية الأولى مع بعض البلاد المتقدمة ذات الأقليات الدينية والجنسية . وخاصة المفردة مع بولند . وهي جميعاً تؤكد وحدة الشعب والنزعة عن جميع نظام الطائفية . والتوجه عبد العزيز فهمي يندمج هذه الأحكام في المبادئ العامة للدستور . حتى تكون التزاماً وطنياً دستورياً . ووافقت على الاقتراح للجنة بإعجاز الأثر . ومن هنا رأيا صالح تقوم وتوفق فؤوس .

وبهذا يؤكد الشئ المصري المستقيم : من الاحتمار للكفاية والوطنية وحدهما . وليس للعلم ولا الطائفة . وهيرت في ذلك أروع الأساطيل . فاستمرت الأغلبية المسلمة مكرم عبد مكرم كروياً عاماً للحزب الحاكم ووزيراً للمالية . وريضا واصف رئيساً لمجلس الشعب . وواصف غالى وزيرا للخارجية . واختارت غيرهم الكثيرين في مختلف مستويات العمل الوطني .

ولو أن لبنان سلك في عام ١٩٤٣ الطريق المصري عام ١٩٢٢ . ووضع البناي الوطني الحق . ولم يسمع البناي العائلي - لو أن لبنان فعل ذلك ما حصلت الخلافات الطائفية والحروب الأهلية المتصلة . ولما انتهى به الأمر إلى إبادة عرصة الوطنية . خلا إن لبنان لم يتم بالوحدة الوطنية التاريخية . وصراعات الدروز بدعمهم البريطانيين مع المارونيين بدعمهم الفرنسيين - متصلة منذ منتصف القرن التاسع عشر . ومع مولد الحركة الصهيونية في تلك الأيام في معتزل الصراع الدولي على الشرق الأوسط . لكن الشعوب الرشيدة تستطيع التغلب على خلافات الماضي وتوابعه الجاهلية . والقبيلة والمذحبة . وأن تبنى وحدتها قاعدة للقوة والتقدم . ولقد ضربت الأمة الأمريكية . أنقذت من مهاجرة الأمم جميعاً . في ذلك أروع الأمثال . ولا تزال تعمل في ذات تصفية جميع الآثار المتعسرة والطائفية . وهذا أصبحت القوة العالمية الأولى .

لكن لبنان مع الأسف الشديد كرس الطائفية ببنائى ١٩٤٣/١٠/٧ وما اتصل به من اتفاقات . ولهم المناصب التشريعية والقضائية والتقنيية بين الطوائف السنية والشيعية والمزنية والمارونية والكاثوليكية وغيرها حتى الأرمينية . وكذلك جعل رئيس الدولة مارونيا ورئيس الحكومة سنيا ورئيس مجلس النواب شيعيا . وعين الوزراء بطوائفهم الدينية . والبنى الأمر



بعد وفاته



عبد العزيز فهمي

مكرم عبد

بان لصبح لكل طائفة من هذه الطوائف دولة داخل الدولة . لها قوتها العسكرية الخاصة ولها منطقها الخاصة على الدولة . واتى بأوى إليها الحارجون على القانون ولا يستطيع بل القانون أن تانفم وأصبح الاحتمار للطوائف العامة مثارا لمخزوعة الداخلية والخارجية معا .

ورأيت في عام ١٩٦٥ السفير المعين للدارنة الفلسطينية عليا بطريركا لا يعرف من أمر فلسطين قليلا . ولا كثيرا . وذلك لأن الوظيفة كانت من نصيب السنين الذين اختارهم مجلسهم لها . ورأيت في عام ١٩٧٠ ملجأ معينا نصب عزى مسئول لم يبل أي مؤهل دراسي حتى التعلم الابتدائي أو الأول أو الأساسي . وذلك لأن النصب كان من نصيب النجعة الذين اختارهم مجلسهم لها . وكان طبعيا أن تفقد هذه الطوائف المتصارعة المتصارعة المتصارعة بكل شيء . أسباب وجودها وبغيتها الوطنية . وكان طبعيا أن يصبح السلطان في لبنان لقوى متصارعة غير قابلة لشغل السوري والعراق واليمن والفلسطين والاسرائيلي والسريفي والأمريكي . وكان طبعيا أن يكون المتسلطون على لبنان اليوم هم مناصم بينين وحافظ الأسد وباسر عرفات ثم جورج حبش ونظروهم . وأن يكون الزعماء السنيون قسمة حيزي بن حولا .

وكانت هذه الحواظر جميعا هي مثار الإزعاج الذي ألم في ولم أجد له دافعا . منذ طالعت النيا المذكور . حقا إن مصر محنة بوحدها القويعة التاريخية في المنطقة العربية بل في العالم أجمع . لكن هذه الحصة ذاتها هي التي لدعو إلى الإزعاج حين يرد في ميدانها ما يزعج والطبيعة المؤكدة والوحدة الحصبية .

وعن الخلق الأقرب . فقد طالعت بعض المسؤولين منة عاين . عداة تأليف الحزب الوطني . رأى في دعم التضامن الاجتماعي قاعدة للأمن الخاص والتسوية الاقتصادية والاجتماعية . وكان رأى حينذاك ولا يزال أنما عاب أن تكفل وحدة الشباب . وإعدام عن معتزك السياسة الخيرية في مرحلة الإحباط . وأن يكون نشاطه ثقافيا تربويا اجتماعيا حاصلا للوحدة الوطنية . كما يحب كحالة التضامن الاجتماعي بين شطري الأمة المرأة والرجل . وليس من الخليل أن تنص المرأة بس المجلس بأي من التزايا . وخاصة بعد أن استكتت حطفتها . وأصبحت تزامن الرجل في أحقر الحالات . ومن هنا محالا الإعلام التسرع والتظور معا . ولم تشاهد امرأة تحرق البعير تحت مصطفي وصفيه الهندس . إنما رأيت الكثير من الرجال .

وتضامن الأجيال من الشباب والكهول والشيوخ والعجائز هو السبل إلى دعم وحدة الأمة ونظرة رؤيتها الوطني . وتضامن الرجل والمرأة هو السبل إلى المزيد من الدعم والوحدة .

ويبدو أن الانفتاح السياسي الذي جاءت به ثورة التصحيح . وإن لم يستكمل بعد . هو السبل إلى تمكين الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي . ويبدو أننا قدمنا في الانفتاح الاقتصادي أكثر مما قدمنا في الانفتاح السياسي .

فثورة ١٩٥٢ قد انحطرت إلى التحالف على القصاص الأحرار والمجلس الثوري . ومن صادفهم الثورة أو صادفوها من أهل الثقة أو من أطلق عليهم المتآخرون مع الثورة . وقدر بعض المصريين فيهمم المتآخرون عليها .

لكن ثورة التصحيح . بقيادة السادات . بدأت الانفتاح السياسي . ومضت في بناء النظام السياسي الخروفا خطوات مذكرة . كما أعلنت أنها سبيل تقدم أساسي يقوم على الانتخاب وليس الاختيار في مستمر الليل وهكذا بعد أن كان الاختيار في حدود دائرة محدودة اتعت الدائرة واذنت بالزوال . وفتح أبواب الخيرة واسعة لأصحاب الاستعداد والكفاية في مختلف المجالات .

لقد أصبحت هناك مجالس شعبية في المحافظات . ومنح المحافظون في محافظاتهم بعض سلطات رئيس الدولة في المرحن كله . لكن التجربة لا تزال في بدايتها . ولا يزال المحافظون مع ذلك يستهيم لقب الوزير وكان الماضي . كما أن التجربة يجب أن تكون في نطاق الوحدة الوطنية وليست على حسابها . للطريقة مصر منطقها الوجداني المبروري .

وإذا ما تم الانفتاح السياسي . فإن الكفاية من المصريين في مختلف الطوائف . من الكثرة والأقليات . سينجذون في مجال العمل الوطني مشعا للتصحيح . كما قال سعد زغلول منذ خمسة وخمسين عاما حلت . وإلا فتر هذا . لأن تكون هناك أية شيايات من شيايات الطائفية أو الامتيازات الخاصة .

وهنا تأتي مهمة الأحزاب في النظام الديمقراطي السلم . فالحزب السياسي الفاضح هو الذي يفتح العاصر الضالمة . أيا كانت حسيما وحذرت إلى مختلف الطوائف . وعندها إلى مجالات الأنشطة الوطنية . وتكون للمبادئ المحدودة المعينة . نظيرة على كسر دائرة الامتيازات السياسية .

حينئذ تنصرف عن الحديث العقيم حول تفضيل الطوائف . وهو حديث يتجاذ مع طبيعتنا وصالحنا وبلدنا ومستقبلنا .

وحينئذ تدعم وحدتنا الوطنية وتكافئنا السياسي والنفاسي والاقتصادي والاجتماعي .

وللهديث بقية أطول .